



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد الخامس - ديسمبر 2017

تصدر عن



مركز الخليج العربي
لِلدراستات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

الدين والدولة في إيران

أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية

د. هيثم مزاحم

أكاديمي لبنانيّ وباحث في الفكر العربي والإسلامي

لعب الدين - ولا يزال - دوراً أساسياً في حياة البشر السياسية والاجتماعية والثقافية، وخصوصاً في الشرق والعالم الإسلامي، ولا سيّما في المجتمع الإيراني الذي توالت فصول تاريخه على خلفية دينية، قبل دخول الإسلام إلى بلاد فارس وبعده. وقد دخل الفرس في الإسلام وتبنّوه ديناً وعقيدة وثقافة، تتفوق كثير من أبناء هذه البلاد في علوم الإسلام من فقه وحديث وكلام وفلسفة وتفسير وتاريخ، وكذلك في علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وأدب وشعر، فضلاً عن براعة كثير منهم في السياسة والإدارة والعلوم والفنون، إذ شكّلت إسهامات وإنجازات العرب والفرس والترك وشعوب أخرى الثقافة والحضارة الإسلاميتين. ولا شك أن توظيف العامل الديني في إيران بعد الثورة لعب دوراً بارزاً في حسم القضايا الجوهرية في السياسات الداخلية والخارجية، وذلك من دون إهمال بعض العوامل الأخرى كالعامل القومي والعامل المصلحي البراغماتي، وعامل الظروف التي تفرض اتخاذ سياسات معينة تتناقض مع المبادئ الثورية والدينية للنظام الإسلامي.



تحاول هذه الدراسة الكشف عن استخدام الدين وتوظيفه في صنع القرار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي رسم سياساتها الداخلية والخارجية. كما تدرس تأثيرات العامل الديني على النظام السياسي وبنية الفكرية ورؤاه السياسية، وتداعيات ذلك على فاعلية هذا النظام وكفاءته في إدارة السياسات الداخلية والخارجية، واستشراف مدى قدرة هذا النظام على الاستمرار في المستقبل.⁽¹⁾

أولاً: موقع الدين في إيران

عرفت إيران منذ العصر الأموي حركات معارضة للحكم قامت بها فرق شيعية مختلفة، ثم شهدت ثورات شعبية مناهضة للاحتلال المغولي بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين، اتسمت بالمزج بين التشيع والتصوف. لكن نقطة التحول نحو التشيع كانت مع الدولة الصفوية مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، فهي أول دولة إيرانية جعلت المذهب الشيعي الاثنا عشري المذهب الرسمي لها، وقامت بنشر المذهب في إيران ومحيطها⁽²⁾، وأجبرت شعب إيران السنّي وقتئذٍ على اعتناق التشيع.

حكمت الدولة الصفوية بلاد فارس إلى حين سقوطها عام 1722م، واستخدمت المذهب الشيعي الاثنا عشري، وعلماء الدين الشيعة، لإضفاء شرعية دينية على حكمها، في مقابل الدولة العثمانية التي كانت تتخذ الإسلام السنّي غطاءً شرعياً لحكمها على اعتبار أنها امتداد للخلافة الإسلامية. في المقابل، طلب الشاه إسماعيل الصفوي، مؤسس الدولة الصفوية، من علماء دين شيعة عرب من جبل عامل في لبنان، ومن العراق والبحرين، القدوم إلى إيران لنشر تعاليم المذهب الشيعي في أرجائها⁽³⁾. فكان هناك مساران، مسارٌ تبشيريٌّ ومسار اضطرهاريٌّ لمن لم يتبع المذهب الشيعي.

وبناءً على ذلك ترسخت العقيدة الشيعية في الثقافة والوجدان الإيرانيين منذ العهد الصفوي وصولاً إلى العصر الحديث، إذ أصبح الانتماء إلى الإسلام وفق المذهب الاثنا عشري والارتباط بإمامة أهل بيت النبي (ص) مكوّنًا جوهرياً من مكوّنات الهوية الإيرانية، إلى جانب المكوّنات الأخرى، وبخاصة المكوّن القومي الفارسي، والثقافة والديانات والأساطير والحضارة والتاريخ الفارسي. ويذهب المفكر الإيراني الراحل علي شريعتي إلى أن دهاء الحركة الصفوية تجلّى في أنها أرست دعائم حكومتها على أساسين مُحكّمين هما المذهب الشيعي والقومية الإيرانية، مشيراً إلى أن «توظيف المشاعر والشعائر الخاصة بالشيعة واستثمار الحالة الوطنية والأعراف القومية الإيرانية قد أسهما في عزل إيران عزلاً تاماً عن جسد الأمة الإسلامية الكبير وإخراجها بشكل كامل عن إطار هيمنة الدولة العثمانية»، التي أصبحت العدو اللدود للدولة الصفوية⁽⁴⁾.

ثانياً: هوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية

يُشكّل المذهب الشيعي الاثنا عشري هوية دينية وثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأحد أبرز محدّدات نظامها السياسي وسياساتها الداخلية والخارجية. وقد لعب الدين دوراً مهمّاً في تاريخ إيران السياسي والثقافي منذ الفتح الإسلامي لفارس، مروراً بقيام عدد من الدول الشيعية الزيدية والإسماعيلية والاثنا عشرية فيها، وصولاً إلى تأسيس الدولة الصفوية وتبنيها للمذهب الاثنا عشري كعقيدة للدولة، يمنحها الشرعية الدينية والسياسية، وانتهاءً بانتصار الثورة الإسلامية في إيران المعاصرة عام 1979، وتأسيس الجمهورية الإسلامية طبقاً لنظرية ولاية الفقيه مع الخميني.

ولا شك أن قيام دولة مذهبية في إيران وفق نظرية ولاية الفقيه قد كرّس الدين كفاعل أساسي في السياسة والمجتمع والثقافة الإيرانية، أولاً بسبب البدء في تطبيق الشريعة في الجمهورية الإسلامية منذ تأسيسها عام 1979، وثانياً نتيجة لربط الأمة الإيرانية برابط ديني غيبي مقدس من خلال اعتبار الدولة متصلة بالإمام المعصوم الغائب، من خلال قيادة الولي الفقيه، الذي يُعدّ نائب الإمام المهدي في عصر الغيبة، واعتبار قيام هذه الدولة تمهيداً لظهور المهدي في آخر الزمان كي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

وقد برّر الخميني نظرية ولاية الفقيه تبريراً عقلياً بالحاجة إلى إمام أو حاكم يدبّر أمر الأمة ويحفظ نظام البلاد في عصر غيبة الإمام الثاني عشر للشيعية. وقال في هذا الصدد: «أي حاجة كالحاجة إلى تعيين من يدبّر أمر الأمة ويحفظ نظام بلاد المسلمين طيلة الزمان ومدى الدهر في عصر الغيبة مع بقاء أحكام الإسلام التي لا يمكن بسطها إلا بيد والي المسلمين وسائس الأمة والعبادة». وأضاف: «أمّا في زمان الغيبة فالولاية والحكومة، وإن لم تُجعلاً لشخص خاص، فيجب بحسب العقل والنقل أن تبقىا بنحو آخر، لما تقدّم من عدم إمكان إهمال ذلك، لأنهما مما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي. والعلّة متحققة في زمن الغيبة، ومطلوبية النظام وحفظ الإسلام معلومة لا ينبغي لذي مسكة (أي عقل) إنكارها»⁽⁵⁾.

وبذلك تخلّى الخميني عن نظرية التقيّة والانتظار للإمام المهدي مطلقاً، الموروثة عن الفقه الشيعي الرسمي والمتملّة للحوزة الشيعية تاريخياً، واستدل بالأدلة العقلية على ضعف الأحاديث التي كانت توصي بهذه النظرية. وكتب يقول: «بدهي أنّ ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصّة بعصر النبي (ص) بل الضرورة مستمرة، لأن الإسلام لا يحدّد بزمان أو مكان، لأنه خالد فيلزم تطبيقه وتنفيذه والتقيّد به إلى الأبد. وإذا كان حلال محمد حلالاً إلى يوم القيامة، وحرامه حراماً إلى يوم القيامة، فلا يجوز أن تعطلّ حدوده، وتُهمل تعاليمه، ويُترك

القصاص، أو تتوقف جباية الضرائب المالية، أو يُترك الدفاع عن أمّة المسلمين وأراضيهم. واعتقاد أن الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود، يخالف ضروريات العقائد الإسلامية، وبما أنّ تنفيذ الأحكام بعد الرسول الأكرم (ص) وإلى الأبد من ضرورات الحياة، كان ضرورياً وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة، إذ لولا ذلك لساد الهرج والمرج والفساد الاجتماعي، والانحراف العقائدي والخلقي، فلا سبيل إلى منع ذلك إلاّ بقيام حكومة عادلة تدير جميع أوجه الحياة»⁽⁶⁾.

وقد استدلّ الخميني بضرورة الحكومة في عصر الغيبة بطول مدّة غيبة المهدي، التي قد تطول ألوف السنين. وتساءل: «وهل تبقى أحكام الإسلام معطّلة، يعمل الناس في خلالها ما يشاؤون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدّد الله عمر الشريعة بمئتي عام مثلاً؟ هل ينبغي أن يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟». ويجيب بالنفي مؤكداً أنّ «كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية هو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامي الحنيف»⁽⁷⁾.

وحول من يقوم مقام الإمام المعصوم في الإمامة، يقول الخميني إنّ الفقيه ينوب عن الإمام المعصوم في غيبته، ويلجأ الخميني إلى أحاديث عدة لإثبات وجوب ولاية الفقيه المطلقة في جميع شؤون الحكم وضرورة الدولة الإسلامية⁽⁸⁾. وذهب إلى أنّ صلاحيات الفقيه هي صلاحيات الرسول والإمام المعصوم نفسها، فقال: «للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة (ع)، مما يرجع إلى الحكومة والسياسة... هو مجري أحكام الشريعة والمقيم للحدود الإلهية، والأخذ للخراج وسائر المالية والتصرف فيها بما فيه صلاح المسلمين»⁽⁹⁾.

وهكذا نرى أنّ الخميني كان يؤمن بأنّ ولاية الفقيه ولاية دينية إلهية لها نفس صلاحيات النبي والأئمة المعصومين، وأنّ ولاية الفقهاء المطلقة هي الولاية نفسها التي أعطها الله إلى نبيّه الكريم (ص) والأئمة (رض)، وهي من أهمّ الأحكام الإلهية، ومتقدمة على جميع الأحكام الإلهية، ولا تتقيد صلاحياتها بإطار هذه الأحكام. فالحكومة واحدة من الأحكام الأولية، وهي مقدمة على الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. وتستطيع الحكومة أن تلغي من جانب واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الأمة، إذا رأت أنها مخالفة لمصالح الإسلام أو الدولة. كما تستطيع أن تقف أمام أي أمر عباديّ -حتى لو كانت الصلاة والحجّ- أو غير عباديّ يخالف المصالح العامة، وللحكومة صلاحيات أوسع من ذلك⁽¹⁰⁾.

ثالثاً: تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نجح الخميني بعد نحو عشر سنوات من تطويره لنظرية ولاية الفقيه في إقامة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979م على أساس تلك النظرية وتوليّه الحكم فيها بصفتها الولي الفقيه. لكن لم يكن الشكل الدستوري للحكومة أو الولاية مبلوراً بشكل واضح ومفصلاً بعد، فأوكل الخميني إلى مجلس من الخبراء منتخب من الشعب أن يعدّ دستوراً للجمهورية الإسلامية. قام ذلك المجلس بعد دراسة وبحث ونقاش دام شهوراً عدة بوضع دستور جديد يقوم على نظرية ولاية الفقيه، ويشابه الدستور الإيراني لعام 1906، ولكنه يفارقه في أمر جوهريّ، إذ يستبدل بالملك رئيساً للجمهورية يُنتخب مباشرة من الشعب، بينما يمنح المرجع الديني الأعلى منصب الولي الفقيه كأعلى سلطة دستورية في البلاد، ويحتّم على رئيس الجمهورية أن يأخذ تزكية وموافقة من الولي الفقيه أو القائد («رهب» بالفارسية)، وإلا فلن يصبح الرئيس شرعياً ولن يستطيع ممارسة مهامه. كما تضمّن الدستور وجود مجلس شورى (برلمان) منتخب من الشعب، ورئيس حكومة معيّن من رئيس الجمهورية وتنازل حكومته الثقة من مجلس الشورى، إضافة إلى مجلس دستوريّ مؤلّف من 12 عضواً من الفقهاء والقضاة يشرف على سير أعمال مجلس الشورى ويراقب تطابق القوانين والتشريعات مع الإسلام والدستور، ويعرف هذا المجلس بمجلس صيانة الدستور⁽¹¹⁾.

وبعد نحو عشر سنوات من قيام الجمهورية الإسلامية في إيران على أساس ولاية الفقيه المطلقة، تفجّرت أزمة تشريعية بسبب رفض مجلس صيانة الدستور التصويت على قانون العمل الذي أعدّه مجلس الشورى وعدّله ثماني مرات خلال ثماني سنوات، وذلك بحجة مخالفته للإسلام، مما اضطر وزير العمل إلى اللجوء إلى الخميني الذي كان يمثل أعلى سلطة في البلاد، لكي يحسم المشكلة، فأجاز له الخميني تطبيق القانون الذي أقرّه مجلس الشورى، من دون أن يصدّق عليه مجلس صيانة الدستور. وقد عمد وزير العمل إلى توسيع صلاحياته مستفيداً من إجازة الخميني له، فقام بتطبيق عدد من القوانين التي لم يجرّ تصديقها نهائياً من قبل مجلس صيانة الدستور، الأمر الذي أثار حفيظة رئيس الجمهورية آنذاك علي خامنئي، الذي أدان خلال خطبة الجمعة توسّع وزير العمل بالاستفادة من إجازة الخميني له، فاستاء الأخير من ذلك ووجّه إلى خامنئي رسالة شديدة اللهجة عبّر فيها عن اعتقاده بالولاية المطلقة للفقيه التي لا تحدّها حدود⁽¹²⁾، جاء فيها:

«كان يبدو من حديثكم في صلاة الجمعة أنكم لا تؤمنون بأن الحكومة التي تعني الولاية المخوّلة من قبل الله إلى النبي الأكرم (ص) مقدمة على جميع الأحكام الفرعية الإلهية. وإن

استشهادكم بقولي إنَّ صلاحية الحكومة في إطار الأحكام الإلهية يخالف بصورة كلية ما قلته. ولو كانت صلاحيات الحكومة محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية لوجب أن تُلغى أطروحة الحكومة الإلهية، والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام (ص) وأن تصبح دون معنى.. لا بدَّ أن أوضح أن الحكومة شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الإلهية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصوم والحج.. إنَّ باستطاعة الحاكم أن يعطل المساجد عند الضرورة، وأن يخرب المسجد الذي يصبح كمسجد ضرار ولا يستطيع أن يعالجه دون التخريب. وتستطيع الحكومة أن تلغي، من طرف واحد، الاتفاقات الشرعية التي تعقدتها مع الشعب إذا رأتها مخالفة لمصالح البلد والإسلام. وتستطيع أن تقف أمام أي أمر عبادي أو غير عبادي إذا كان مضرًا بالإسلام، ما دام كذلك. إنَّ الحكومة تستطيع أن تمنع، مؤقتًا وفي ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي إذا رأت ذلك، الحج الذي يُعدُّ من الفرائض المهمة الإلهية. وما قيل حتى الآن وما يُقال ناشئ من عدم معرفة الولاية المطلقة الإلهية»⁽¹³⁾.

ويرى البعض أنَّ هذه الرسالة كانت قفزة كبيرة في توسيع ولاية الفقيه وإطلاقها بجعل صلاحياته مشابهة لصلاحيات الرسول الأكرم والأئمة المعصومين⁽¹⁴⁾.

يرى المفكر الإيراني محسن كديفر أن نظرية الخميني الخاصة في ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية كان لها دور مهم في نجاح مشروعه السياسي القائم على أربعة أركان هي:

أولاً: حاجة الإسلام إلى قيام الدولة من أجل تطبيق قسم كبير من أحكامه، بحسب رأي الخميني⁽¹⁵⁾.

ثانياً: رأى الخميني أن إقامة الحكومة الإسلامية والإعداد لمقدماتها، ومن بينها المعارضة العلنية للظالمين، من واجبات الفقهاء العدول. وإنَّ أتباع الناس لهم ومساندتهم هي من الأمور الواجبة⁽¹⁶⁾. ولكن الخميني نفسه عندما تولى السلطة وصار على رأس هرم الدولة حرم الفقهاء من ممارسة أي نوع من المعارضة للنظام!

ثالثاً: اعتقاد الخميني بأن الحكومة الإسلامية تعني ممارسة الفقهاء العدول لولايتهم في كل الجوانب السياسية التي كانت من صلاحيات النبي والأئمة المعصومين⁽¹⁷⁾. ولكن في الحقيقة أيضاً، هذا العنصر لم يسلم تطبيقاً لأنَّ الخميني لا يعترف بغيره من الفقهاء، بل وتمّ اضطهاد محمد مهدي الشيرازي مؤسس الشيرازية ورفيق الخميني في كفاحه الثوري، لأنه قال بنظرية شوري الفقهاء التي لم يعترف بها الخميني لأنه لا يريد مشاركة غيره من الفقهاء له في الحكم، ففي الوقت الذي يدعو فيه إلى ولاية الفقيه فهو يقصد نفسه لا مجموع الفقهاء على نحو ما أراد الشيرازي.

رابعاً: تأكيد الخميني بأن الحكومة الإسلامية والقوانين الصادرة عنها تعدّ من الأحكام الأولية وتتمتع بالأولوية على جميع الأحكام الفرعية، وبأن حفظ النظام واجب شرعي⁽¹⁸⁾. نستخلص مما تقدم أن الخميني عمل على توظيف المذهب والتوأمة بين الدين والسياسة، وجعل قيام الدولة الإسلامية ضرورة للإسلام وواجباً على الفقهاء العمل لإقامة هذه الدولة. كما تبرز بوضوح مكانة ولاية الفقيه في الدولة الإيرانية، فهي حجر الزاوية في الدولة، إذ جعلها الخميني ولاية مطلقة ورأى أن صلاحيات الولي الفقيه هي نفس صلاحيات النبي والأئمة المعصومين، وأنها من أهم الأحكام الإلهية ومقدمة على الأحكام الفرعية، بحيث منح للحكومة الإسلامية صلاحيات تعطيل هذه الأحكام إذا رأت أن مصلحة الإسلام تقتضي ذلك. ولا يحتاج الأمر إلى استدلال لمعرفة أهمية هذا العامل الديني المتمثل في الحكم المذهبي وولاية الفقيه في إيران اليوم، وتأثيره في صناعة القرار ورسم السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

رابعاً: الخميني والخطاب الديني

من نافلة القول أنّ الخميني قد استخدم الخطاب الديني في تعبئة الجماهير الإيرانية قبل الثورة وخلالها وبعدها. وقد تابع الأمر نفسه المرشد الحالي علي خامنئي، وغيره من قادة النظام الإيراني، في استخدام الدين لشحذ همم الشعب، وخصوصاً مؤيدي التوجه الإسلامي من عناصر الحرس الثوري الإسلامي (باسدران) والتعبئة (الباسيج)، تجاه القضايا التي يتبناها النظام سواء في الداخل أو الخارج. وبالعودة إلى بدايات الحركة الإسلامية في إيران، التي عارضت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، فقد كان خطاب الخميني وغيره من منظري الثورة خطاباً دينياً، يتخذ من المذهب أيديولوجياً رافعة للمعارضة ومحركة للجماهير.

وبحسب دراسة للباحث اللبناني عبد الله قصير، وهو نائب سابق عن حزب الله ومؤيد للخميني، فإنه «يكاد لا يخلو حديث للإمام الخميني في درس أو خطبة من عملية استنهاض ودعوة للنهوض، فلقد شكّل الاستنهاض إحدى أهم ركائز حركة الإمام الخميني الثورية»، وذلك انطلاقاً من إيمانه بالوعد الإلهي بالنصر ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾، وقناعته بقدرة الأمة إذا تم استنهاضها على فعل المستحيل وتحويل الضعف إلى قوة فاعلة ومؤثرة⁽¹⁹⁾.

وفي حديث للخميني عام 1972 يقول: «إنكم تملكون طاقات شابة وعظيمة تستطيع أن توصل الإسلام والبلاد إلى أوج العظمة والعزة وتقطع أيدي الجناة عن البلاد الإسلامية

وبلدكم أنتم. تلك الطاقة لو بذلت في طريق الحق لتحولت إلى طاقة أبدية واتصلت بالقدرة الإلهية الأبدية، فاستيقظوا وأيقظوا الغافلين»⁽²⁰⁾.

ولم ينحصر الاستنهاض عند الخميني عند دائرة رجال الدين والمثقفين، بل يشمل كل شرائح المجتمع، ولم يقتصر على الساحة الإيرانية، بل يتعداها إلى العالم الإسلامي وصولاً إلى الساحة العالمية، كون الخميني يعتقد بأهمية الإسلام، أو ما يُسمى عند حركات الإسلام السياسي بأستاذية العالم، وحلم إقامة دولة إسلامية عالمية، ولذا فإنَّ الخميني لم يرَ نفسه مرشداً للإيرانيين فقط ولا حتى للشيعية في العالم فقط، بل رأى نفسه مرشداً ووليّاً فقيهاً على كل المسلمين في العالم بغضّ النظر عن مذاهبهم وأطيافهم، وبغضّ النظر عن انتخابهم له أو لا، أو موافقتهم أو لا.

لقد استثمر الخميني المناسبات الإسلامية كوسائل لاستنهاض الإيرانيين والمسلمين خارج إيران، كذكرى عاشوراء، وشهر رمضان، وفريضة الحج، وصلاة الجمعة، وغيرها، واستغل مثل هذه الشعائر في ترسيخ مركزيته.

وقد حاول الخميني توظيف واستغلال كل قضية تثير هواجس المسلمين، فنظراً لأهمية القضية الفلسطينية كقضية مركزية في حياة الأمة الإسلامية، وكون القدس المحتلة تمثل رمزاً لهذه القضية، لما تضمه من مقدسات إسلامية، باعتبار المسجد الأقصى هو القبلة الأولى للمسلمين ومسرى النبي محمد (ص)، اختار الخميني آخر يوم جمعة من شهر رمضان المبارك يوماً عالمياً للقدس، في محاولة لتعبئة العرب والمسلمين خلف قيادته، تحت عنوان هدف تحرير فلسطين المحتلة، رابطاً بين الإسلام وفلسطين والقدس والمستضعفين في العالم. يقول الخميني: «يوم القدس ليس فقط يوماً لفلسطين، إنه يوم الإسلام، يوم يجب أن تتحد فيه مصائر الشعوب المستضعفة، يوم يجب فيه أن تعلن الشعوب المستضعفة عن وجودها في مقابل المستكبرين.. يوم القدس، يوم حياة الإسلام... يوم امتياز الحق عن الباطل، يوم انفصال الحق عن الباطل»⁽²¹⁾.

ونجد أن الخمينية روّجت في أوساط جمهورها أن الطريق إلى القدس يبدأ من بغداد أيام الحرب العراقية-الإيرانية، ثم قالوا إنَّ الطريق إلى القدس يمرّ عبر دمشق وصنعاء وبيروت، فالطريق إلى القدس يمرّ عبر أيّ مدينة خلا القدس نفسها! واليوم يقبع فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في سوريا على الحدود الشرقية مع إسرائيل وفي لبنان على الحدود الشمالية مع إسرائيل، ومع ذلك فلم يوجّه سلاحه سوى إلى العرب والسنة، مما يؤكد فكرة التوظيف والاستخدام والاستغلال.

خامساً: موقع الإسلام في الدستور الإيراني

وهكذا نرى أن دور العامل الديني وتوظيفه قد تصاعد في النظام السياسي الإيراني، منذ قيام الجمهورية الإسلامية في عام 1979، فقد كرس الدستور إيران جمهورية إسلامية، إذ نصّ في مادته الأولى على أن نظام الحكم في إيران جمهوري إسلامي⁽²²⁾. أما المادة الثانية فقد نصت على أن نظام الجمهورية الإسلامية يقوم على الإيمان بالله الأحد وتفرّده بالحاكمية والتشريع ولزوم التسليم له، والإيمان بالوحي الإلهي ودوره الأساسي في بناء القوانين، والإيمان بيوم القيامة ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله، والإيمان بعدل الله في الخلق والتشريع، والإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام⁽²³⁾.

وعدّت المادة الرابعة من الدستور أنه يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات في البلاد، وأن هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى⁽²⁴⁾.

وأكدت المادة الخامسة أنه في زمن غيبة الإمام المهدي، تعدّ ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمر العصور، ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائداً لها⁽²⁵⁾.

أما المادة السابعة فقد أكدت على مبدأ الشورى الوارد في القرآن الكريم، وعدت أن مجالس الشورى هي من مصادر اتخاذ القرارات، سواء منها مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، أو مجالس شورى المحافظة والقضاء والمدينة والحي والناحية والقرية وأمثالها⁽²⁶⁾، بينما أكدت المادة الثامنة على أن الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية جماعية متبادلة بين الناس والحكومة⁽²⁷⁾.

وتتص المادة 12 من الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وأن هذه المادة تبقى إلى الأبد وغير قابلة للتغيير⁽²⁸⁾. وهي مادة عنصرية حرمت مئات الألوف من المسلمين السنّة وأقليات كبيرة أخرى من التنافس على المناصب التنفيذية الكبيرة.

ويؤكد الدستور الإيراني في مادته 144 على أن الجيش يجب أن يكون جيشاً إسلامياً عقائدياً وشعبياً، وألا يضم إلا أشخاصاً مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية، ومضحّين بأنفسهم من أجل تحقيقها⁽²⁹⁾. وهذه المادة أيضاً تحرم السنّة والأقليات التي لا تؤمن بولاية الفقيه من المناصب العليا داخل الجيش.

أما المادة 150 فتتص على بقاء حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى للثورة، من أجل أداء دورها في الحفاظ على الثورة ومكاسبها⁽³⁰⁾.

وقد جاء في مقدمة الدستور أنه عند تأسيس القوّات المسلحة للبلاد وتجهيزها، ينبغي أن «يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساساً وقاعدة لذلك»، بحيث «لا تلتزم هذه القوّات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم»⁽³¹⁾.

فنحن هنا أمام جيش وقوّات مسلّحة لا تقتصر مهمتهم على الدفاع عن الحدود والأمن الداخلي والقومي، بل لديهم مهمّة دينية هي الجهاد لبسط الحكم الإسلامي -بقراءته الخمينية- في العالم، وفق مبدأ تصدير النموذج الإسلامي الإيراني، وفرضه بالقوة أحياناً، وهو ما أدى -حينما استُخدمت هذه المادة- إلى تكوين الميليشيات العابرة للحدود والقافزة على الدول الوطنية، وتصدير العنف وإفلاق المنطقة كلها تحت بنود تصدير الثورة ونصرة المستضعفين.

سادساً: مكانة الإمام المهدي في النظام الإسلامي الإيراني

يشكّل الإيمان بـ12 إماماً معصوماً معيّناً من الله ومنصوصاً عليه من النبي محمد (ص) أو الإمام الذي قبله، حجر الأساس في التشييع الاثنا عشري. وليس مبالغة القول إنّ عقيدة الإمامة هذه هي الخلاف التاريخي والعقائدي الأساسي بين السنّة والشيعية. من هنا يرتبط الشيعة الإيرانيون بالإمام الثاني عشر الغائب بعلاقة دينية وروحية عميقة، باعتباره آخر الأئمة الاثنا عشر ومهدي الأمة الذي سيخرج في آخر الزمان «ليملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً». من هنا، يعتقد بعض الشيعة، وخصوصاً الإيرانيين منهم، بأن المهدي موجود بيننا وقد يتصل ببعض شيعته أو قد يظهر لبعضهم، وهناك كثير من الروايات الشعبية والكتب المؤلفة عن لقاءات كهذه، وخصوصاً في مسجد جمكران في قم.

وبغض النظر عن بعض الحكايات والأساطير الشعبية الشائعة عن مثل هذه اللقاءات، تحتل قضية المهدي وظهوره وضرورة التمهيد له ركناً أساسياً في رؤية قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ابتداءً من مؤسسها الخميني، مروراً بمرشدها الحالي علي خامنئي، وصولاً إلى رئيس الجمهورية السابق محمود أحمددي نجاد، إضافة إلى كثير من المسؤولين في الدولة والحرس الثوري، فضلاً عن جموع المؤمنين الإيرانيين الموالين للنظام.

يقول الخميني في هذا الصدد: «إنّ معنى ملء الأرض عدلاً أسمى وأرفع وأكثر سعة وشمولية من مجرد قيام دولة عدل لا تحيف. إنّ النفوس جميعها تشتمل على اعوجاج وانحراف، والإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف يحمل على عاتقه مسؤولية تقويم وتصحيح جميع صور الانحرافات المذكورة»⁽³²⁾.

ويقول الخميني في موضع آخر عن المهدي: «رسول الله صلى الله عليه وآله خاتم الرُّسل، والإمام عجل الله فرجه الشريف خاتم الولاية. الرسول هو الخاتم بالأصالة في الولاية الكلية، والإمام هو الخاتم بالتبّع في الولاية كذلك.. أنا لا يسعني أن أسمّيه قائداً؛ هو أكبر من هذا. لا يسعني أن أقول عنه الشخصية الأولى، لأنّه ما من ثاب. إنّنا لا نستطيع أن ننعته بأيّ عبارة، ولكننا نقول: هو المهدي الذي جاءت به البشريات. إنّهُ الذي أدّخره الله تعالى للبشرية جمعاء»⁽³³⁾.

أما المرشد الحالي علي خامنئي فقال في خطاب له في ذكرى وفاة الخميني، إنّ «حياة الإمام المهدي مثل مكوث النبي نوح بين قومه لـ950 عاماً حسب القرآن الكريم»، وذلك ردّاً على تشكيك البعض باستمرار حياة المهدي لنحو 1150 عاماً، ولم يُفرّق خامنئي هنا بين النبي والشخص العاديّ، وبين ما ورد في القرآن بصيغة قطعية وما هو مجرد افتراض تاريخي لم يردّ لا في القرآن ولا في الروايات القطعية الثبوت والدلالة.

وفي خطاب له عن فلسفة انتظار المهدي ألقاه في مدينة قم عام 1991، قال خامنئي: «لا راحة ولا دعة قبل عهد الإمام المهدي الموعود. فقد جاء في الروايات (والله لتُحصن) و(والله لتُغربلن)، أي سوف تُختبرون اختباراً قاسياً، أين ومتى هذا الامتحان؟ إنه سوف يكون في ساحة الحياة والجهاد»⁽³⁴⁾.

وفي خطاب عام 2002 دعا خامنئي أنصاره إلى «عدم الجلوس وذرف الدموع»، بل إعداد النفس من أجل التحول إلى «جنود لإمام العصر» المهدي. وفي خطاب آخر له في العام نفسه قال: «التاريخ سيتغير إذا تحقق انتصار الشعب الإيراني، وسوف تتم تهيئة أرضية ظهور ولي الأمر والعصر، وسيدخل العالم في مرحلة جديدة. إنّ هذا الأمر يتوقف على عزمنا نحن ومعرفتنا»⁽³⁵⁾. ونلاحظ في كل هذه العبارات الطابع الحماسي التوظيفي الذي يثوّر المذهب بغيّة التمدد والهيمنة للنظام.

واللافت ما زعمه ممثل الولي الفقيه لإدارة شؤون مسجد «جمكران» في مدينة قم، محمد حسن رحيميان، أنه كان شاهداً على لقاءات سرّية بين المرشد خامنئي والإمام المهدي، موضعاً أن عدد اللقاءات كان 13 مرّة في سرداب مسجد «جمكران»، مشيراً

إلى أن خامنئي يستلهم بصيرته وحكمته من خلال لقاءاته المستمرة بالإمام الغائب، وأن خامنئي تودد إليه كثيراً. وذكر رحيميان أنه إبّان العدوان الإسرائيلي عام 2006 على لبنان، ذهب خامنئي إلى مسجد «جمكران» والتقى بالمهدي في سرداب المسجد، وأنه طلب من المهدي أن ينصر أمين عام حزب الله اللبناني، حسن نصر الله، في تلك الحرب على إسرائيل، مؤكداً أنه بعد هذا اللقاء هزم مقاتلو حزب الله الجيش الإسرائيلي⁽³⁶⁾.

ويروي البعض أن الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد يزعم أنه على اتصال بالإمام المهدي، ما جعله يهون من مكانة المرشد خامنئي ويعصي أوامره، الأمر الذي أدى إلى خلاف بين الرجلين خلال ولاية أحمدي نجاد الثانية، وهو ما أدى إلى منع ترشيحه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران يونيو 2017.

فخلال فترة رئاسته المنتهية في أغسطس 2013، ذكر أحمدي نجاد أنه التقى شخصياً بالمهدي، وقال لاحقاً إنّ حكومته كانت تسيّر على نهج «دولة الإمام المهدي العالمية». وفي حزيران يونيو 2015، تناقلت وسائل إعلام إيرانية تصريحات للرئيس السابق أحمدي نجاد، قال فيها إنّ الدول الغربية تسعى جاهدة إلى اعتقال الإمام المهدي، وإنّ الولايات المتحدة الأميركية ودولاً أوروبية تسعى إلى معرفة المكان الذي يتوارى فيه المهدي، وموعد ظهوره المنتظر. وزعم أحمدي نجاد أنّ أجهزة الاستخبارات الغربية قابلت عدداً من الشخصيات الإسلامية التي التقت سرّاً بالمهدي وجمعت منها كل المعلومات المطلوبة، ولا يتقصها سوى صورته لاعتقاله⁽³⁷⁾.

وقد انعكس اعتقاد أحمدي نجاد بالاتصال بالمهدي بأدائه السياسي، إذ كان الرئيس الإيراني يتشدد في مواقفه السياسية الداخلية والخارجية، وبخاصة في الملف النووي الإيراني، إذ واصلت حكومته تخصيص اليورانيوم بدرجات وكميات مرفوضة دولياً، وكادت سياسته هذه أن تشعل حرباً بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، أو هجمات إسرائيلية-أميركية ضد المفاعلات النووية الإيرانية. ولعل أحمدي نجاد كان يعتقد أن نشوب حرب مع أميركا سوف يؤدي إلى ظهور المهدي لنصرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي عام 2011، برزت أزمة داخلية بين أحمدي نجاد وخامنئي، إذ يعتقد أن الأول كان يسعى في إطار نظريته المهودية إلى ترسيخ نظام يخالف نظام ولاية الفقيه⁽³⁸⁾، باعتبار أن أحمدي نجاد على صلة مباشرة بالإمام المهدي ولم يعد يحتاج إلى طاعة نائب الإمام، خامنئي. أي بوجود الأصل لا حاجة إلى الوكيل.

سابعاً: دور رجال الدين في صناعة القرار الإيراني

يلعب رجال الدين دوراً أساسياً في النظام والمجتمع الإيرانيين، بدءاً من دور الولي الفقيه، قائد الجمهورية الإسلامية، ومجلس الخبراء الذين ينتخبون الولي الفقيه ويملكون حق عزله، ومجلس صيانة الدستور الذي يصادق على القوانين والتشريعات ويجيز أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية والنيابية، إضافة إلى وجودهم في الحكم كرئيس للجمهورية ووزراء في الحكومة وأعضاء في مجلس الشورى الإسلامي، البرلمان، وكذلك في مجلس الأمن القومي ومجلس تشخيص مصلحة النظام، فضلاً عن الدور المؤثر والنافذ للحوزة الدينية في قم، والتي تضم أبرز مراجع الدين وأساتذة الحوزة. ولذلك سعى الخميني منذ بداية تأسيس نظام الحكم إلى جذب وتدجين القطاع الأكبر في حوزة قم إلى قراءته لولاية الفقيه، ورؤيته لنظام الحكم وشكل الدولة، لإدراكه مركزية رجال الدين والحوزة في التاريخ الإيراني وفي نظريته السياسية التي لا تقوم إلا بهم⁽³⁹⁾، ولذلك أنشئ مجلس صيانة الدستور ليكون بمثابة الكوابح التي تعرقل وصول أي شخص لا يروق لشخص القائد إلى السلطة التنفيذية أو مجلس الخبراء والمراكز القيادية.

ثامناً: دور الحرس الثوري والباسيج

رأينا كيف كرّس الدستور الإيراني لنظام ولاية الفقيه دور قوّات حرس الثورة التي تأسست مع بداية انتصار الثورة، وجعل هذا الكيان ثابتاً ودائماً، ومكوّناً جوهرياً من مكوّنات النظام، بل الحصن الحصين للنظام وولاية الفقيه ومبادئها. وقد حدّد الدستور الطبيعة العقائدية لتكوين القوّات المسلحة بحيث تكون جيشاً عقائدياً مذهبياً، وتكون مهمتها غير مقتصرة على مسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تشمل الجهاد في الخارج في سبيل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم. وبأبسط القول، فإن هذه المهمة دينية مذهبية -وتأخذ كثيراً منحى طائفيّاً- فوق قومية ترتبط بمبدأ تصدير الثورة ونصرة الشعوب الإسلامية ودعم حركات التحرر العالمية، بحسب الشعارات التي رفعها النظام في إيران في بدايات الثورة، لكن وفي الحقيقة وبمرور الزمن لم تقتصر مهمّة هذه القوّات على مساعدة المستضعفين، بل تدخلت لقمع انتفاضات شعبية، وثورات جماهيرية كما حصل في سوريا في ثمانينيات القرن الماضي، وكما هو حاصل أيضاً في سوريا اليوم، فحدث شبه تحوّل في مهمّات الحرس ليكون أكثر براغماتية في الحفاظ على مصالح الدولة الإيرانية وأمنها القومي، وإن ظلّ متمسكاً بنفس الشعارات التي تدغدغ عواطف الجماهير والتي تضمن وجود قواعد شعبية مؤيدة ومساندة ومغذّية له.

وتُعدُّ المؤسسات الثورية مثل الحرس الثوري والباسيج وأنصار حزب الله، أعمدة النظام وذراعه الداخلية لتنفيذ المهام التي تضمن حفظ النظام والحفاظ على شكل ولاية الفقيه بصورتها الراهنة، وقمع التيارات المتمردة والمعارضة. وقد لعب الحرس الثوري، وخصوصاً فيلق القدس برئاسة الجنرال قاسم سليمان، دوراً كبيراً خارج إيران، وخصوصاً في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن، تحت عناوين مختلفة، منها دعم حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين، ودعم أنظمة ما يسمى بمحور الممانعة في سوريا والعراق، ومناصرة المستضعفين والثوار في البوسنة واليمن والبحرين ومصر، وحركات التحرر العالمية والدول المعارضة لأميركا في كوبا وفنزويلا وغيرها. وقد تحوّل الحرس الثوري إلى جيش مُوازٍ للجيش النظامي، فصار فيه تجنيد إلزامي ويمتلك قوَّات بحرية وبرية وجوية خاصة به، وترسانة عسكرية مؤلَّفة من الصواريخ والدبابات والطائرات المقاتلة والغواصات، وموزانة مالية ضخمة، ومؤسسات وشركات اقتصادية واجتماعية⁽⁴⁰⁾.

ولا شك أن حرس الثورة يدين بالولاء الكامل للولي الفقيه المتمثل بالمرشد خامنئي اليوم، ويلتزم بالطاعة المطلقة له ويدافع عن أيديولوجيا الثورة وشعاراتها، المعبر عنها بـ«خط الإمام (الخميني)».

ومن أبرز مهام قوَّات الحرس الثوري والباسيج (قوَّات التعبئة الشعبية) حفظ الأمن الداخلي، وتثبيت الثورة ضد أعدائها الداخليين، وحماية منجزاتها عبر التعبئة الفكرية وتجنيد مختلف شرائح المجتمع الإيراني لدعمها، والدفاع عن خط الإمام في داخل إيران وخارجها، ونصرة المستضعفين في العالم -حسب رؤية النظام الإيراني المصلحية- عبر تصدير مفاهيم الثورة إلى دول أخرى⁽⁴¹⁾.

وعلى الرغم من التزام «الحرس» بأوامر الولي الفقيه واعتبارهم القوة المسلحة المخلصة له، فإن هناك بعض التقارير التي تتحدث عن أن قوة «حرس الثورة» السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية تجعل قيادته الحاكم الفعلي للبلاد وتدفع المرشد نفسه إلى أخذها في الحسبان، وبالتالي فإن نفوذ «الحرس» على خامنئي ومكتبه يكاد يوازي نفوذ الأخير على «حرس الثورة». ولئن كانت ثمة مبالغة في ذلك التقدير اليوم، في ظل ولاية خامنئي المرشد المخضرم منذ نحو 20 سنة، والمسك بتلابيب السلطة دينياً ودستورياً وواقعياً، فإن الخبراء يرجحون أن يكون «حرس الثورة» هو الناخب الأول في اختيار خليفة للمرشد خامنئي في حال وفاته، وهو الضامن لاستمرار النظام عن طريق قمع أي معارضة داخلية.

تاسعاً: العامل الديني في سياسة إيران الخارجية

تبنّت الجمهورية الإيرانية منذ تأسيسها خطاباً دينياً وسياسياً جذرياً، اعتمد الإسلام السياسي-المذهبي والطائفي-منهجاً، عبر قيام دولة إسلامية تطبق الشريعة في الداخل، ومحاولة تعميم هذا النموذج، إلى الدول الإسلامية الأخرى، عبر دعم الحركات الشيعية في مختلف دول العالم، ودعم حركات التحرر العالمي في العالم كله، إذ رفعت إيران شعارات ثورية جديدة ومصطلحات مثل «المستضعفون في مواجهة الاستكبار العالمي»، و«أميركا الشيطان الأكبر»، و«إسرائيل غدة سرطانية يجب إزالتها»، و«الموت لإسرائيل، الموت لأميركا»، و«الموت لروسيا»، والدعوة إلى إسقاط عديد من الأنظمة العربية والإسلامية.

وكان من أبرز مبادئ الثورة على مستوى السياسة الخارجية مبدأ نصرة الشعوب المستضعفة الذي وُظف في غير محله، بل وُظف في دعم المستبدين في أحيان كثيرة كما هو في الحالة السورية، وهو ما عُرف بمبدأ «تصدير الثورة». فقد كان الخميني يعدّ نفسه أنه ولي أمر المسلمين جميعاً وإمام الأمة الإسلامية كلها، وليس فقط قائداً للجمهورية الإيرانية، أو للشيعية فقط، بل هو يستمد إمامته ومشروعيته، بحسب اعتقاده، من الإمام المهدي الغائب، كونه نائباً له، ومهمته تقضي بنشر الصحوّة الإسلامية في العالم الإسلامي، وتحرير المضطهدين والمستضعفين في العالم أجمع. من هنا دعا إلى الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعية وإلى اتحاد الأمة الإسلامية كلها، تحت مظلة الجمهورية الإيرانية، بقيادته⁽⁴²⁾. وقد أشار الدستور الإيراني إلى ذلك باعتبار المسلمين أمّة واحدة انطلاقاً من الآية القرآنية «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ». تقول المادة 11: «إن المسلمين أمة واحدة، وإن على الحكومة الإسلامية أن تقيم كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي»⁽⁴³⁾.

وتشير مقدمة الدستور إلى أن الهدف من إقامة الحكومة الإسلامية هو هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي، كي توجد الظروف المناسبة لظهور المواهب وتفتحها في سبيل نموّ الأخلاق الإلهية في الإنسان، وذلك بالتعاون المشترك بين جميع أفراد المجتمع في مسيرة التطوّر الاجتماعي، وبناءً عليه يقوم الدستور بإعداد الظروف اللازمة كي «تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض»، طبقاً للآية القرآنية: «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ» (سورة القصص، آية 5)⁽⁴⁴⁾، وهي إشارة إلى التمهيد لظهور المهدي وقيام دولته العادلة.

وعلى الرغم من أن المادة الثالثة من الدستور تنصّ على أن «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد يقوم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، والحماية الكاملة لمستضعفي العالم»، فإنّ المادة 154 تقول إن جمهورية إيران الإسلامية تعدّ «سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضيةً مقدسة لها، وتعدّ الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في جميع أرجاء العالم، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم. وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

ولعل هاتين المادتين تبرران للنظام دعم الحركات الشيعية والتواصل مع الجماعات الأدنى في الدول الوطنية والقفز على مفهوم الدولة وإحداث نوع من الضغط على الدول الأخرى للابتزاز السياسي أو للاستفزاز للدخول تحت الولاء الإيراني. وهو ما يُسميه النظام بدعم الحركات التحررية والمعارضة في الدول الأخرى، من أجل ما يعدّه هذا النظام غاية سامية تتمثل في سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله وتحقيق الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل في العالم كله. وهو ما يتناقض مع ما جاء في ختام المادة 154 من عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. لذلك نرى عدداً من الدول العربية المجاورة لإيران تتهم حكومتها باختراق سيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية، وتهديد أمنها، وتمويل وتسليح وتدريب جماعات وأحزاب معارضة داخلها، ونجد هذه المواد تحولت بمرور الوقت إلى مواد براغماتية لا أخلاقية.

خاتمة

من البدهي القول بتأثير العامل الديني في كل تفاصيل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في إيران، فالدولة جمهورية إسلامية تقيم الحكم الديني الشيولوجي الشيوقراطي بناءً على نظرية ولاية الفقيه، ورجال الدين هم أغلب حكامها وقادتها وفي طليعتهم، وأيديولوجيا الدولة إسلامية ثورية تجمع بين براداييم الإمامة المثالية المعصومة ومبادئ الثورة الحسينية ضد ما تسميه بالظلم والانحراف، وبين الأفكار الأممية اليسارية في دعواتها لتحرير الطبقات المسحوقة في العالم والتحرر من الاستعمار. ولكن نرى حدوث فجوة كبيرة بين التطبيق والمثال، فحين يتحدث المثال عن نصرة المستضعفين تذهب الدولة الإيرانية لنصرة المستبدين أمثال بشار الأسد ووالده من قبل، وحين يتحدث المثال عن الأمة الواحدة نجد الدولة تأخذ منحى طائفياً يشظي الأمة ويفتتها على أساسات عرقية ومذهبية، وهكذا.

وعلى الرغم من تعقيد صناعة القرار في مؤسسات الجمهورية الإسلامية، وتعدّد مراكز القوى والمجالس المعنية بالقرار، من منصب الولي الفقيه أو المرشد ومجلس الخبراء، ورئيس الجمهورية والحكومة (السلطة التنفيذية)، ومجلس الشورى/ البرلمان (السلطة التشريعية)، ومجلس صيانة الدستور (المجلس الدستوري)، والسلطة القضائية، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الأمن القومي، فإن الوقائع خلال نحو أربعة عقود من الحكم في الجمهورية الإسلامية قد أظهرت أن السلطة الفعلية هي في يد المرشد ومكتبه، من دون أن يعني ذلك أنه ليست هناك أدوار لهيئات الحكم الأخرى. لكن القضايا الجوهرية في السياسات الداخلية والخارجية يحسمها المرشد ومراكز القوى المرتبطة به من الحرس الثوري ومجلس الأمن القومي إلى حوزة قم.

ويبرز العامل الديني على الدوام في تعيين السياسات الإيرانية الداخلية والخارجية، من دون إهمال بعض العوامل الأخرى كالعامل القومي والعامل المصلحي البراغماتي، وعامل الظروف التي تفرض اتخاذ سياسات معينة تتناقض مع المبادئ الثورية والدينية للنظام الإسلامي.

وكثيراً ما عدت سياسات إيران الداخلية والخارجية مدفوعة بشكل كامل من قبل الأيديولوجية الدينية، لكن بنظرة فاحصة يظهر لنا أن الواقعية البراغماتية السياسية هي المبدأ التوجيهي للسياسة الخارجية الإيرانية. وهناك شواهد وأمثلة كثيرة على ذلك من لبنان إلى أذربيجان، وفلسطين والعراق وسوريا وأفغانستان.

فعلى سبيل المثال، وافق الخميني مضطراً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 القاضي بوقف الحرب العراقية-الإيرانية، بعدما رأى أن حفظ نظامه أولى من متابعة الحرب لإسقاط نظام صدام حسين، وقال عبارته الشهيرة: «تجرعت السمّ بقبول القرار»،⁵⁹⁸.

وبالتأكيد هذه القرارات البراغماتية التي يتخذها النظام الإيراني مبررة فقهيّاً تحت عناوين الضرورة والمصلحة وقاعدة «لا ضرر ولا ضرار» الفقهية، بحيث يكون الحفاظ على النظام الشيعي الاثنا عشري، والأمة الإيرانية ومصالحها القومية، في صدارة الأولويات، ولو على حساب المبادئ والمثل العليا.

ولا نعجب إذا رأينا إيران الشيعية تقف مع أرمينيا المسيحية في حربها ضد أذربيجان الشيعية، التي تُعدّ جزءاً تاريخياً من إيران، بسبب التقارب السياسي مع أرمينيا والخلاف السياسي مع أذربيجان. فقد اتسمت السياسات الإيرانية خلال العقدین الأخيرين

ببراغماتية شديدة في بعض القضايا مع استمرار شعاراتها الأيديولوجية الطائفية والثورية، وتشدها الديني والمذهبي في مسائل أخرى. والخلاصة أن المذهب كان موجَّهًا للسياسة الإيرانية داخليًا وخارجيًا عن طريق التوظيف والاستخدام والتسييس والتثوير، مما أحدث فجوات كبيرة بين المثال والواقع، والتطهير، ومما أغضب كثيرًا من المراجع ورجال الدين والفقهاء في قم وغيرها من مراكز التشيع بسبب رفضهم للسياسة الإيرانية الراهنة التي لا تعبّر حسب هؤلاء عن مبادئ المذهب وقيمه ومُثله.

قائمة المراجع والهوامش

- (1) وصفي، محمد رضا: «الفكر الإسلامي المعاصر في إيران: جدليات التقليد والتجديد»، بيروت: دار الجديد، ط1، 2000، ص 13.
- (2) المصدر السابق، ص 23-24.
- (3) حول دور المحقق الكركي في نشر المذهب الشيعي في إيران خلال عهد الصفويين انظر: الشيخ محمد الحسنون، «مقتطفات من موسوعة حياة المحقق الكركي وآثاره»، دراسة منشورة على موقع العقائد على الرابط التالي:
<http://cutt.us/GDxfZ>
- (4) علي شريعتي، «التشيع العلوي والتشيع الصفوي»، بيروت: ط1، دار الأمير، 2002، ص 119-120.
- (5) الخميني، كتاب البيع، ص 461، 462، 466.
- (6) الخميني، الحكومة الإسلامية، بيروت: دار الولاية، ط1، 2011، ص 42-43.
- (7) المصدر السابق، ص 42-43.
- (8) الخميني، محمد حسن قديري (ترجمة)، كتاب البيع، إيران، مطبعة مؤسسة العروج، ط1، 1418هـ، ص 472-473.
- (9) المصدر السابق: ص 467.
- (10) الخميني: صحيفة النور، المجلد 20، 16 / 10 / 1366 هـ.ش، ص 170-174.
- (11) أحمد الكاتب: تطوّر الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، بيروت، دار الجديد، ط1، 1998، ص 422.
- (12) المصدر السابق: ص 423.
- (13) صحيفة «كيهان» الإيرانية: العدد رقم 13223، بتاريخ 16 جمادى الأولى 1408هـ، نقلاً عن أحمد الكاتب، مصدر سابق، ص 423-424.
- (14) الكاتب، مصدر سبق ذكره، ص 424.
- (15) الخميني: كتاب البيع، مصدر سابق، ج2، ص 461-472.
- (16) الخميني: تحرير الوسيلة، بيروت، الدار الإسلامية، ج1، ص 472-483.
- (17) المصدر السابق: ص 482.
- (18) الخميني: صحيفة النور، ج2، ص 170. و(رسالة إلى رئيس الجمهورية 6 / 1 / 1989) وج2، ص 176، (12 / 4 / 1989).
- (19) عبد الله قصير، حركة الاستنهاض عند الخميني- يوم القدس نموذجاً، موقع مجلة بقية الله، السنة الحادية عشرة، العدد 123، على الرابط التالي: <http://cutt.us/IUEo>
- (20) الخميني: «كلام الإمام الخميني»، ج 10، ص 65، نشر آثار الإمام الخميني، نقلاً عن قصير، مصدر سابق.
- (21) الخميني: القضية الفلسطينية في كلام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران: ط1، 1995، ص 154-257.
- (22) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (مع دليل وفهارس)»، المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ط1، 1985، ص 37.
- (23) المصدر السابق: ص 37-38.
- (24) المصدر السابق: ص 40.
- (25) المصدر السابق نفسه.
- (26) المصدر السابق: ص 41-42.
- (27) المصدر السابق: ص 41-42.
- (28) المصدر السابق: ص 43.
- (29) المصدر السابق: ص 121.
- (30) المصدر السابق: ص 123.
- (31) المصدر السابق: ص 32.
- (32) انظر كلمات الخميني عن المهدي في مقالة «صاحب الأمر صلوات الله عليه في كلمات الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه»، منشور في وكالة أنباء براتنا بتاريخ 12-6-2012 على الرابط التالي: <http://cutt.us/LiZde>
- راجع أيضاً كلام الخميني عن المهدي في صحيفة الإمام، ج12، ص 385، نقلاً عن كتاب «أمل الإنسان»، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة، (ط1: بيروت، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، 2014)، منشور على الرابط التالي: <http://cutt.us/WwXEq>
- (33) المصدر السابق نفسه.
- (34) انظر: خطاب المرشد علي خامنئي في ذكرى وفاة الخميني، في مقالة «خامنئي يقارن طول عمر المهدي بالنبي نوح. واستعادة لخطابات يدعو فيها إلى التحول لجنود له»، موقع «سي إن إن عربية» بتاريخ 4 حزيران يونيو 2015، على الرابط التالي: <http://cutt.us/7uyVo>

- (35) المصدر السابق نفسه.
- (36) «ممثل الولي الفقيه: خامنئي حضر 13 لقاءً سرّياً مع الإمام المهدي في (سرداب جمكران)»، خبر منشور في صحيفة القدس العربي بتاريخ 10-4-2017 على الرابط التالي: <http://www.alquds.co.uk/?p=701666>. وراجع: محمد السيد الصياد، المهديوية والتوظيف السياسي في إيران، 23 يوليو 2017م، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. <http://cutt.us/Rp6S9>.
- (37) محمد العتر: «في انتظار (المهدي): (الحُجّية) يرفضون قيام أي دولة قبل ظهور (المهدي المنتظر)»، مقالة منشورة في موقع ساسة بوس، بتاريخ 11-12-2015، على الرابط التالي: <https://www.sasapost.com/hojjatieh>. وراجع: محمد السيد الصياد، المهديوية والتوظيف السياسي في إيران، سابق. وراجع: رشيد يلوح، المهديوية في إيران المعاصرة.. أحمدى نجاد والإمام الغائب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. <http://cutt.us/9rCws>.
- (38) محمد العتر، مرجع سابق، وراجع: رشيد يلوح، سابق.
- (39) راجع: محمد بن صقر السلمي ومحمد الصياد، الفقيه والدين والسلطة.. جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية، ط1/ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية 2017م، ص134 وما بعدها.
- (40) هلا رشيد أمون، «القوّات المسلحة الإيرانية: ميزانية ضخمة وذراع إيران القمعية»، صحيفة الشرق الأوسط نقلًا عن موقع حفريات على الرابط التالي: <http://cutt.us/wYrj>
- (41) المصدر السابق نفسه.
- (42) راجع: محمد السلمي ومحمد الصياد، الفقيه والدين والسلطة، ص130 وما بعدها.
- (43) «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، ص43.
- (44) المصدر السابق: ص29-30.